

بيان صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، يبدي فيه مخاوفه الجسيمة على حياة وسلامة المدنيين الفلسطينيين في الهجوم البري واسع النطاق الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة منذ عدة أيام بموازاة الهجمات الجوية المستمرة منذ السابع من تشرين الأول / أكتوبر الجاري*

2023/10/30

جنيف- أبدى المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، مخاوف جسيمة على حياة وسلامة المدنيين الفلسطينيين في الهجوم البري واسع النطاق الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة منذ عدة أيام بموازاة الهجمات الجوية المستمرة منذ السابع من أكتوبر الجاري.

وحذر المرصد الأورومتوسطي ومقره جنيف في بيان، من تحول شوارع غزة إلى حمام دم بفعل هجمات القصف المدفعي العشوائي وتدمير المنازل والأحياء السكنية بالترافق مع عملية التوغل البري للدبابات والآليات العسكرية للجيش الإسرائيلي.

وجدد الأورومتوسطي التأكيد على أن قوانين الحرب تلزم الجيش الإسرائيلي بحماية المدنيين وأولئك الذين لا يستطيعون الفرار من مناطق العمليات العسكرية بما في ذلك إطلاق النار المميت على المدنيين بما يرتقي إلى جرائم حرب.

وبدأ الجيش الإسرائيلي عمليات برية واسعة النطاق في قطاع غزة في 28 أكتوبر الجاري، فيما أعلن صباح اليوم عن توسيع نطاق عملياته البرية فضلا عن شن 600 هجوما على أهداف في القطاع خلال 24 ساعة الماضية.

وقال الأورومتوسطي إن توسيع نطاق العمليات البرية يأتي بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من شن هجمات جوية مكثفة أدت إلى مقتل وفقدان أكثر من 10 آلاف فلسطيني غالبيتهم العظمى من المدنيين ونسبتهم الأكبر من الأطفال والنساء.

وأضاف أن هجمات إسرائيل حولت أحياء سكنية بالكامل إلى ركام وخراب ويأتي هجومها البري ليزيد المخاوف الجديدة بشأن سلامة المدنيين العالقين وسط الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة.

وقد وثق فريق الأورومتوسطي تسجيل حالات لتشقق جلدي عميق، في أيادي وأجساد مواطنين وعمال إنقاذ فلسطينيين لدى ملامستهم الجثث والركام، بسبب المواد الكيميائية الخطيرة، في الصواريخ والقذائف الإسرائيلية.

* المصدر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

<https://tinyurl.com/2awjs58k>

ونبه المرصد الأورومتوسطي إلى أن إسرائيل تمارس تصعيد من سياساتها الانتقامية ونهجها القائم على الإبادة الجماعية عبر تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الأساسية للمدنيين في قطاع غزة بما ينطوي على ما يبدو في إطار مخطط للتهجير القسري والترانسفير المخالف للقانون الدولي الإنساني.

وشدد على أن القانون الدولي الإنساني ينص على أن حماية المدنيين واجبة في جميع الحالات وتحت أي ظرف، ويعتبر قتل المدنيين جريمة حرب في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وقد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

وتحظر المادة (25) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية "مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية"، كما نصت المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير".

وبموجب المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة، يعد تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير من المخالفات الجسيمة التي تُوجب المحاكمة. كما تعد تلك الممارسات جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وأكد المرصد الأورومتوسطي أن على إسرائيل أن توقف فوراً هجماتها العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين في غزة ووقف هجماتها الجوية والمدفعية وعمليات التوغل البري والسماح بعلاج المصابين لإنقاذ حياة الآلاف الذين يتهددهم الموت، وفتح ممرات إنسانية آمنة لإدخال الغذاء والدواء والماء والوقود.

ودعا إلى تحرك عاجل من أطراف المجتمع الدولي لوقف حرب الإبادة المتدحرجة والمقتلة الجماعية المتواصلة، وإنفاذ جهود تحقيق العدالة للضحايا من خلال تعزيز آليات المسائلة القانونية ووقف واقع الإفلات من العقاب الذي يكل السبب الرئيسي لكل ما يجري في الأراضي الفلسطينية منذ سنوات طويلة.

وأكد المرصد الحقوقي أن المسؤولية مضاعفة على الدول الغربية التي قدمت ضوء أخضر لإسرائيل في هجومها العسكري ضد المدنيين الفلسطينيين وتجاهل قوانين الحرب بما تتضمنه من قواعد واضحة لحماية حياة الإنسان واحترام المخاوف الإنسانية بل وتوفير غطاء لها في المؤسسات الدولية لمنع إدانتها حتى الآن.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>